7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

(دور التعقيم النقدي في تعزيز الاستقرار المالي في العراق)

علياء ريسان ناصر[1] أ.د. هاشم مرزوك علي الشمري[2]

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد-كربلاء \العراق

Alyaa.r@s.uokerbala.edu.iq

Hashim.m@uokerbala.edu.iq

تاريخ استلام البحث:

2024-1-10

تاريخ قبول التعديلات:

2024-1-14

تاريخ نشر البحث:

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل تجربة العراق في ممارسة سياسة التعقيم النقدي لتحقيق الاستقرار المالي من خلال مواجهة الاثر السلبي للتدفقات الرأسمالية على الاقتصاد الوطني، اذ يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر واحد للإيرادات الامر الذي يجعله عرضه للتغيرات المرتبطة بتقلبات العملة الاجنبية، لقد ساهم التحسن الكبير في اسعار النفط في زيادة الاحتياطيات الاجنبية في العراق لذلك استخدم البنك المركزي العراقي ادواته النقدية لمواجهة الاثر السلبي لهذه التدفقات، والسيطرة على التضخم من خلال التحكم بمقدار الكتلة النقدية، وذلك من خلال سياسة التعقيم النقدي على غرار العديد من الدول المتقدمة والنامية ولكن من خلال ادوات تتناسب وطبيعة الاقتصاد العراقي، وكذلك درجه تطور نظامه المالي والمصرفي.

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها اثبات الفرضية حول فعالية سياسة التعقيم في تحقيق الاستقرار المالي في العراق اذ ارتبط مؤشر التعقيم النقدي بعلاقة طردية مع مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يعد من المؤشرات الاكثر تأثيراً في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، كذلك اعتماد العراق على نافذة العملة كأداة رئيسية للتعقيم النقدي مما يؤدي الى استنزاف العملة الاجنبية، وابرز توصيات البحث هي تفعيل ادوات اخرى لسياسة التعقيم النقدي وتقليل الاعتماد على نافذة العملة، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام وايجاد مصادر بديلة من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية الاخرى.

جهة الاتصال:

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

Abstract:

The research aims to analyze Iraq's experience in practicing the policy of critical sterilization to achieve financial stability by facing the negative impact of capital flows on the national economy, as the Iraqi economy is one of the rentier economies that depend on one source of revenues, which makes it its display of changes related to currency fluctuations Foreign, the great improvement in oil prices has contributed to increasing foreign reserves in Iraq, so the Central Bank of Iraq used its monetary tools to face the negative impact of these flows, and control inflation by controlling the amount of cash bloc, through the policy of cash sterilization along the lines of many developed countries And the developing, but through tools that fit the nature of the Iraqi economy, as well as the degree of the development of its financial and banking system.

The research reached a number of conclusions, the most important of which is the proof of the hypothesis on the effectiveness of the policy of sterilization in achieving financial stability in Iraq, as the cash sterilization index was associated with a direct relationship with the macroeconomic index, which is one of the most influential indicators in the assembly index of financial stability in Iraq, as well as the dependence of Iraq on the currency window As a major tool for cash sterilization, which leads to the depletion of foreign currency, and the most prominent research recommendations are to activate other tools for the policy of cash sterilization and reduce dependence on the currency window, reduce dependence on crude oil exports and find alternative sources by activating other economic sectors.

المقدمة Introduction

يمثل الاستقرار المالي احدى الاهداف التي تسعى الى تحقيقها جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، فالاستقرار المالي يعكس قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات سواء الداخلية والخارجية، ويتطلب تحقيقه تنسيقاً بين السياسات المالية والنقدية ووجود نظام رقابي قوي يضمن سلامة المؤسسات المالية واستمرارية وظائفها، لقد برزت الحاجة الى تحقيق الاستقرار المالي نتيجة الازمات التي واجهت الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، الا ان العديد من الدول لا تزال تواجه صعوبات في احتواء الازمات المالية وضمان استقرار اسواقها، ولتحقيق هذا الهدف اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول للحد من الازمات والوصول الى نظام نقدي ومالي مستقر، وتعتبر سياسة التعقيم النقدي احدى السياسات التي تتبناها البنوك المركزية لأداره تدفقات الاموال وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتقليل الاثار السلبية المحتملة والناتجة عن التغيرات في السيولة النقدية. اذ يقوم البنك المركزي من خلال سياسة التعقيم النقدي بموازنة اثر تدفق النقد الاجنبي، من خلال عدة ادوات كعمليات السوق المفتوحة وتغير نسبة الاحتياطي القنوني، اذ تهدف هذه السياسة الى مواجهة اثر التدفقات النقدية على القاعدة النقدية وعرض النقد والاسعار المحلية الامر الذي يؤدي الى تعزيز الاستقرار المالي.

مشكلة البحث research problem

وتكمن مشكلة البحث في تحديد مدى فعالية سياسة التعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق.

اهمية البحث Research important

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

تتبع اهمية البحث من الدور الذي تلعبه سياسة التعقيم النقدي في الحفاظ على استقرار الاسعار والحد من التضخم، كذلك تعزيز الثقة في العملة المحلية والسيطرة على المعروض النقدي وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات النقدية، وبالتالي تعزيز ثقة الافراد بالعملة الوطنية وتحقيق الاستقرار المالي.

هدف البحث research objective

تحليل تجربة العراق في تطبيق سياسة التعقيم النقدي ومدى نجاحها في الحفاظ على الاستقرار المالي.

فرضية البحث research hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان سياسة التعقيم النقدي تمارس دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار المالي في العراق.

منهجية البحث research approach

من اجل اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه، تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاسلوب التحليلي الوصفي للتوصل الى تأثير سياسة التعقيم النقدي على مؤشرات الاستقرار المالي.

هيكلية البحث research structure

تم تقسيم البحث الى محورين تضمن المحور الاول الاطار النظري والمفاهيمي للتعقيم النقدي والاستقرار المالي، اما المحور الثاني فقد تضمن الاطار التحليلي للتعقيم النقدي وعلاقته في مؤشرات الاستقرار المالي في العراق.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث Time and place limits

1- الحدود المكانية: العراق

2- الحدود الزمنية: امتد البحث من 2011-2022

المحور الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للتعقيم النقدي والاستقرار المالي

اولاً: سياسة التعقيم النقدي

1- مفهوم سياسة التعقيم النقدي

تعددت مفاهيم التعقيم النقدي اذ يعرف بأنه العملية التي تقوم البنوك المركزية من خلالها بامتصاص السيولة النقدية نتيجة زيادة التدفقات النقدية الاجنبية لمنعها من التأثير على القاعدة النقدية (بريهي، 2015، 222). كذلك يعرف بأنه قيام البنك المركزي بمنع التغييرات في الاصول الاجنبية من التأثير على الاساس النقدي، ويتم ذلك عن طريق اجراء تغييرات تعويضية في الائتمان المحلي، ففي حالة زيادة الاحتياطيات الاجنبية يتجه البنك المركزي الى تخفيض الائتمان المحلي، اما في حالة انخفاض الاحتياطيات الاجنبية يتجه البنك المركزي الى زيادة الائتمان المحلي (Ramon Moreno, 1993, 24).

اذ تهدف عمليات التعقيم النقدي التي تتبناها البنوك المركزية الى عزل تحركات رؤوس الاموال على القاعدة النقدية من خلال بيع وشراء الاوراق المالية في السوق المفتوحة (Khushik , 2021, 4).

2- انواع التعقيم النقدي

يقسم التعقيم النقدي الى نوعين هما:

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

أ- التعقيم النقدي الداخلي: هو قيام البنك المركزي بشراء الاصول المالية للحد من تأثير التدفقات الرأسمالية على القاعدة النقدية، من خلال عمليات السوق المفتوحة او الاحتياطي القانوني (Roberto Cardarelli, 2009, 17). اذ ان التغير في القاعدة النقدية يجب ان يتساوى مع مجموع التغير في كل من صافي الاصول المحلية وصافي الاصول الاجنبية لدى البنك المركزي ويمكن التعبير عن ذلك باستخدام المعادلة الأتية:

$$\Delta \mathbf{Mb} = \Delta \mathbf{NDC} + \Delta \mathbf{NFA}$$

تشير $\Delta \mathbf{Mb}$ الى التغير في القاعدة النقدية، $\Delta \mathbf{NDC}$ تشير الى التغير في صافي الاصول المحلية، $\Delta \mathbf{NFA}$ تشير الى التغير في صافي الاصول الاجنبية. اذ تشير المعادلة اعلاه الى ان اي تغير في الاصول الاجنبية ينتج عنه تغير في العرض النقدي ويقوم البنك المركزي بعزل القاعدة النقدية عن تغيرات الاصول الاجنبية من خلال اجراء تغييرات تعويضية في الاصول المحلية (فرج، 2018، 45).

ب- التعقيم النقدي الخارجي: هو قيام البنك المركزي بمواجهة التغيرات في المعروض النقدي نتيجة العجز او الفائض في ميزان المدفوعات، اذ يتوازن ميزان المدفوعات بتساوي مجموع الحساب الجاري ورأس المال مع التغير في صافي الاصول الاجنبية ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة ادناه:

$$\boldsymbol{CA} + \mathbf{CAP} = \Delta \mathbf{NFA}$$

حيث تمثل $\mathbf{CA}$ الحساب الجاري، و تمثل $\mathbf{CAP}$ حساب رأس المال، بينما تشير $\Delta \mathbf{NFA}$ الى التغير في صافي الاصول الاجنبية. ان تدفقات رأس المال تعمل على رفع اسعار الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بمحاولة منع هذا الارتفاع من خلال شراء العملة الاجنبية عن طريق التدخل في سوق الصرف الاجنبي، اذ ان عدم تدخل البنك المركزي يؤدي الى استمرار الارتفاع في سعر الصرف للعملة المحلية(Moreno, 1993, 25).

3- اساليب التعقيم النقدي:

أ- عمليات السوق المفتوحة: وهي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية الحكومية بهدف التأثير على العرض النقدي، ويعتمد ذلك على الغرض من السياسة فإذا اتبع البنك المركزي سياسة توسعية بهدف زيادة السيولة المصرفية فأنه يقوم بشراء الاوراق المالية، وبالعكس في حال اتبع البنك المركزي سياسة تقييدية لغرض تقليل السيولة لدى الجهاز المصرفي ومواجهة الضغوط التضخمية، فأنه يقوم ببيع الاوراق المالية للتقليل من العرض النقدي (الخيكاني والموسوي، 2015، 20).

وتعتبر هذه الاداة من الادوات الاقل استخداماً في الدول النامية؛ بسبب عدم تطور اسواقها المالية اضافة الى انها قد تؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة؛ مما يؤدي الى جذب المزيد من رؤوس الاموال الى الداخل وبالتالي زيادة الاحتياطيات الاجنبية في هذه البلدان (حسون، 2008، 42).

ب- سعر الخصم: يقصد به السعر الذي يحصل عليه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل خصم ما بحوزتها من اوراق تجارية، ويهدف البنك المركزي من ذلك التأثير على تكلفة حصول المصارف على الموارد النقدية من البنك المركزي (الدوري والسامرائي، 2013، 162)، اذ يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم اذا لاحظ وجود زيادة في الكتلة النقدية؛ بسبب زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية، وتقوم المصارف التجارية بدورها بتقليل الاقتراض من البنك المركزي لذا تنخفض قدرتها على منح الائتمان الى الافراد او القطاع الخاص، اما في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم الامر الذي يشجع المصارف التجارية على زيادة الاقتراض من

البنك المركزي وبالتالي تزداد قدرتها على منح القروض وهو ما يؤدي الى انعاش النشاط الاقتصادي (الحوراني وحساني، 2011، 225).

ت- الاحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي بإجبار المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه وتسمى هذه النسبة بالاحتياطي الالزامي او الاحتياطي القانوني، الامر الذي يؤثر على الجزء الباقي من ودائعها المعدة للإقراض، وهو ما يؤثر على قدرتها في منح الائتمان فكلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي انخفاض العرض النقدي، وبالعكس في حال انخفاض النسبة تزداد قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد وانتعاش النشاط الاقتصادي (الوادي واخرون، 2010، 181).

ث- مقايضات العملة الاجنبية: هي احدى الادوات المستخدمة في عملية التعقيم النقدي، فعند وجود زيادة في الكتلة النقدية يقوم البنك المركزي ببيع العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية ويوافق على اعادة شرائها بواسطة سعر الصرف الاجل في تاريخ محدد مستقبلاً، وبالتالي تزداد العملة

الاجنبية لدى المصارف وتنخفض في ذات الوقت سيولتها من العملة المحلية وتنخفض بالتالي القاعدة النقدية أي ان البنك المركزي يتبع سياسة انكماشية لتقليل العرض النقدي، وبالعكس في حال قيام البنك المركزي بشراء العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية (Hooyman, 1993, 3).

ثانياً: الاستقرار المالي:

1- مفهوم الاستقرار المالي

عرف البنك المركزي العراقي الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يتمكن من خلالها القطاع المالي والمصرفي مواجهة المخاطر او اي تأثيرات سلبية على الواقع الحالي او المستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطوره (تقرير الاستقرار المالي، 2010، 11)، كذلك يعرف الاستقرار المالي بأنه عمل كافة مكونات النظام المالي بقوة في ظل غياب التقلبات والتوترات التي تنعكس بصورة سلبية على الحالة الاقتصادية عامةً (الشاذلي، 2014، 11).

وعلى الرغم من تعدد وتنوع مفاهيم الاستقرار المالي لكن هنالك تقارب كبير في وجهات النظر بشأن الاستقرار المالي، و يمكن بالتالي تحديد الخصائص الرئيسية له وهي قدرة النظام المالي على تقديم الخدمات المالية بكفاءة وتوجيه الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة، ومرونة النظام المالي من خلال قدرته على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية كالأزمات الاقتصادية والاوبئة وغيرها، واستقرار الاسواق المالية وغياب التقلبات الحادة في اسواق الاسهم والسندات وكذلك اسواق الصرف، اضافة الى الشفافية من خلال توفر المعلومات الدقيقة والموثوقة عن اداء المؤسسات المالية والاسواق (Irina, 2013, 857-858).

2- اهمية الاستقرار المالي:

يمكن ادراك اهمية الاستقرار المالي من خلال الاتي (بالوافي، 2008، 72-74):

أ- يساعد الاستقرار المالي على التحكم في معدلات التضخم واستقرار اسعار السلع والخدمات، وبالتالي يمنع التقلبات الحادة التي تؤثر على القوة الشرائية للإفراد.
ب- وجود الاستقرار المالي يعزز البيئة الاستثمارية مما يساهم في زيادة مستويات الانتاجية وتوفير فرص العمل.
ت- يتيح الاستقرار المالي للبنوك المركزية تنفيذ السياسات النقدية بشكل فعال دون التأثير على مستويات السيولة او اسعار الفائدة.
ث- يضمن الاستقرار المالي الاصول المالية والادخارات في المصارف و المؤسسات المالية جميعها محمية من المخاطر.

3- المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

اتجهت العديد من الدراسات خلال السنوات الاخيرة الى بناء مؤشر كلي لقياس الاستقرار المالي وتقييم مدى صحة وقدرة النظام المالي على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال مجموعة من العناصر التي تمثل المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي والتي يمكن من خلالها تحديد نقاط الضعف والقوة في النظام المالي للبلد، وقد تختلف مكونات المؤشر الكلي للاستقرار المالي من بلد الى اخر؛ حسب درجة التطور الاقتصادي للبلد وطبيعة نظامه المالي، لكن بصورة عامة يهدف المؤشر الى تقديم صورة شاملة وواضحة عن صحة النظام المالي وتحديد المخاطر التي تؤثر عليه الامر الذي يساعد صناع القرار والمحللين في اتخاذ قرارات استباقية للحفاظ على الاستقرار المالي، ويمكن لهذ المؤشر ان يقدم تقييماً شاملاً من خلال الاخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر على الاستقرار المالي مثل متغيرات الاقتصاد الكلي وسلامة المؤسسات والاسواق المالية وغيرها (Emre,2023, 128).

ولبناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي يمكن اتباع ثلاثة خطوات رئيسية وهي كالاتي (Kočišová, 2015, 202-203).

اولاً: تحويل البيانات الى قيم معيارية: يتم في هذه الخطوة تحويل البيانات الاصلية الى قيم معيارية لغرض منع بعض المؤشرات من التأثير اكثر من غيرها في بناء المؤشر التجميعي، فيتم تحويلها الى قيم معيارية لها نفس الوزن، وذلك من خلال طريقتان هما:

1- طريقة التحويل الاحصائي: في هذه الطريقة يتم حساب انحراف القيم عن وسطها الحسابي، مما يعني ظهور نتائج سلبية بالنسبة لبعض القيم التي تكون اصغر من الوسط الحسابي، وتتراوح نتائج هذه الطريقة بين (- ، +) وتأخذ الصيغة التالية:

$$z = \frac{lit - \mu i}{\sigma i}$$

اذ ان:

Z: قيمة المؤشر المعيارية.

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

$\mathbf{I_{it}}$: قيمة المؤشر الاصلية في الفترة t.

μi: الوسط الحسابي للمؤشر خلال المدة التي يتم تحليلها.

σi: الانحراف المعياري للمؤشر خلال المدة التي يتم تحليلها.

2- طريقة التحويل التجريبي: في هذه الطريقة يتم تحويل جميع البيانات الى قيم معيارية تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كان المؤشر التجميعي مستقراً وبالعكس، ويتم ذلك من خلال المعادلة الاتية:

$$z = \frac{\mathbf{Iit - Min(Iit)}}{\boldsymbol{Max(Iit) - Min(Iit)}}$$

اذ ان :

$\mathbf{Min(I_{ti})}$: القيمة الصغرى للمؤشر خلال المدة التي يتم تحليلها.

$\mathbf{Max(I_{ti})}$: القيمة العظمى للمؤشر خلال المدة التي يتم تحليلها.

ثانياً: اعطاء اوزان للقيم المعيارية الجديدة: خلال هذه الخطوة يتم اعطاء اوزان للمتغيرات الداخلة في حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، وذلك من خلال طريقتان هما (عبد الرزاق وخلف، 2018، 258):

1- الاسلوب المرجح: وفقاً لهذا الاسلوب يتم اعطاء اوزان للمؤشرات وذلك حسب اهمية كل مؤشر وتأثيره في المؤشر الرئيس، ويجب ان يكون مجموع الاوزان مساوي للواحد الصحيح.

2- اسلوب المكونات الاساسية: هذا الاسلوب يعتمد على اعطاء اوزان غير متساوية للمتغيرات، اعتماداً على بعض الصيغ الاحصائية.

ثالثاً- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي: يتم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من خلال عدة طرق وذلك حسب طبيعة النظام المالي في البلد ودرجة تطوره وعلى النحو الاتي (Vadim Arzamasov, 2014, 4-5):

1- اسلوب المتوسط المرجح: تعتبر هذه الطريقة من اكثر الطرق شيوعاً وابسطها حيث ان المؤشر التجميعي هو المتوسط المرجح البسيط للمؤشرات الاولية وحسب الصيغة الاتية:

$$\boldsymbol{AFSI = \sum_{i=1}^{n}(Di * Wi) / \sum_{i=1}^{n} Wi}$$

$$\boldsymbol{AFSI = (D1 * W1) + (D2 * W2) + \cdots + (Dn * Wn)/(W1 + W2 + \cdots + Wn)}$$

اذ ان:

AFSI: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.

Di: قيمة المؤشر المعيارية.

Wi: الوزن الترجيحي للمؤشر.

n: عدد المؤشرات الفرعية ضمن المؤشر التجميعي.

وعندما يكون مجموع الاوزان مساوي للواحد الصحيح فيمكن صياغة المعادلة على النحو الاتي:

$$\boldsymbol{AFSI = \sum_{i=1}^{n}(Di * Wi)}$$

$$\boldsymbol{AFSI = (D1 * W1) + (D2 * W2) + (D3 * W3) + \cdots + (Dn * Wn)}$$

2- اسلوب تحليل المكونات الاساسية: هذا الاسلوب يعتمد على استخدام المكون الاساس الذي بدوره يعتمد على استخدام الجزء الاكبر من التغير العام في المؤشرات وحسب الصيغة الاتية:

$$\boldsymbol{AFSI = \sum_{i=1}^{n}(Di * Wi)}$$

المحور الثاني: الاطار التحليلي للتعقيم النقدي ودوره في الاستقرار المالي في العراق

اولاً- ادوات التعقيم النقدي في العراق:

تولى البنك المركزي العراقي القيام بعملية التعقيم النقدي وذلك من خلال التدخل في سوق الصرف الاجنبي عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية، اذ يقوم بالتقليل من العرض النقدي من خلال الطلب المباشر على العملة المحلية وطرح الدولار مقابلها (معروف وعزيز، 2023، 146). و يستخدم البنك المركزي العراقي ثلاثة ادوات للتعقيم النقدي هي نسبة الاحتياطي القانوني، ونافذة بيع العملة الاجنبية، والتسهيلات القائمة (بريهي، 2015، 223)، ويمكن تناولها على النحو الاتي:

1- الاحتياطي الالزامي القانوني: احدى الادوات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي للتأثير على عرض النقد، حيث تبنى البنك المركزي العراقي بدءاً من تاريخ (2004/11/1) توجهات جديدة للسيطرة على السيولة المحلية عن طريق

التأثير في مضاعف الائتمان وبناءً على ذلك يجب على كل مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة كاحتياطي الزامي من مجموع ودائعه دون استخدامها في الاقراض او الاستثمار، وتعتبر هذه اداة مهمة من ادوات السياسة النقدية للتحكم في السيولة والائتمان للنظام المصرفي، وتكون نسبة الاحتياطي القانوني قابلة للتعديل من وقت لأخر حسب طبيعة السياسة النقدية المتبعة (الشمري، 2021، 147).

الجدول (1)

تطور نسبة الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (2011-2022)

(مليار دينار)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني	قيمة الاحتياطي القانوني	معدل النمو السنوي%
2011	15	7,815	-
2012	15	8.624	10.3
2013	15	9.626	12
2014	15	10.577	10
2015	15	9.4	(11)
2016	15	8.7	(7)
2017	15	6.5	(25)
2018	15	10.4	60
2019	15	18	73
2020	13	10.3	(42)
2021	15	12.4	20
2022	15	14.3	15

1- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

2- تم حساب معدل النمو السنوي بالاعتماد على المعادلة $\frac{P2-P1}{P1} \times 100$.

يلاحظ من خلال الجدول (1) ان البنك المركزي العراقي حدد نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) خلال الفترة (2011-2019)، وبالنسبة لقيمة الاحتياطي القانوني فقد استمرت بالارتفاع خلال الفترة (2012-2014)حيث بلغت (8.624)،(9.626)،(10.577) مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ على التوالي (10%)، (12%)، (10%)؛ نتيجة زيادة توجه المدخرين الى المصارف لاستثمار اموالهم، اما خلال الفترة (2015-2017) انخفض مقدار الاحتياطي القانوني اذ بلغ (9.4) ،(8.7) ،(6.5) مليار دينار على التوالي نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية الامر الذي ادى الى انخفاض الايرادات الحكومية وكذلك توجه الايرادات نحو الانفاق العسكري بدل الانفاق الاستثماري

بسبب الحرب ضد العصابات الاجرامية. وخلال عامي 2018 و2019 ارتفعت قيمة الاحتياطي الالزامي اذ بلغت على التوالي (10.4) و(18) مليار دينار على الرغم من بقاء نسبة الاحتياطي كما هي عند (15%) وذلك بسبب تحسن الظروف الامنية والاقتصادية وارتفاع اسعار النفط العالمية التي ادت الى زيادة الايرادات الحكومية. اما في عام 2020 انخفضت قيمة الاحتياطي الالزامي الى (10.3) مليار دينار نتيجة الازمة التي يشهدها العالم بصورة عامة اذ قام البنك المركزي العراقي بتخفيض نسبة الاحتياطي الى 13% لتوفير السيولة اللازمة للجهاز المصرفي. وتم اعادتها الى 15% خلال عامي 2021 و 2022 نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية وكذلك بهدف الحد من الضغوط التضخمية التي شهدها العالم خلال عام 2022 بسبب الحرب الروسية الاوكرانية.

2- نافذة العملة الاجنبية: هي احدى الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية يتم من خلالها بيع وشراء العملة الاجنبية من والى المصارف التجارية لغرض السيطرة على عرض النقد وبالتالي خفض التضخم واستقرار سعر الصرف وتلبية احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة. استخدم هذا الاسلوب من قبل البنك المركزي العراقي منذ 4 تشرين الاول الفان وثلاثة للحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار (هادي و الغالبي، 2023، 92). حيث تعرض سعر الصرف في العراق الى عدة انتكاسات نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة قبل عام 2003 الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي، وبعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 65 لسنة 2004 استقر سعر الصرف للدينار العراقي بسبب الاستقلالية التي اصبح يتمتع بها البنك المركزي العراقي وقيامه ببيع وشراء العملة الاجنبية من خلال النافذة (يوسف وسعيد، 2022، 447).

الجدول (2)
تطور مبيعات ومشتريات نافذة العملة الاجنبية في العراق للمدة (2011-2022)
(مليار دولار)

السنة	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	معدل النمو%	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية	معدل النمو%
2011	51,000	-	39,798	-
2012	57.000	11,7	48.650	22.2
2013	62.000	8,77	55,678	14.4
2014	47.515	(23.3)	54,463	(2.2)
2015	32.450	(31.7)	44,304	(18.6)
2016	25,653	(20.9)	33,524	(24.3)
2017	40,355	57.3	42,201	25.8
2018	52,229	29.4	47,133	11.6
2019	58,851	12.6	51,125	8.4
2020	30,730	(47.7)	44,080	(13.7)
2021	45,997	49.6	37,094	(15.8)
2022	53,355	15.9	46,805	26.2

1- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.
2- القيم بين الاقواس سالبة.
3- تم حساب معدل النمو السنوي بالاعتماد على المعادلة $\frac{P2-P1}{P1} \times 100$.

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

ويلاحظ من خلال الجدول (2) ان مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية بلغت (51,000) مليار دولار في عام 2011، بينما بلغت مبيعات البنك المركزي خلال نفس العام (39,798) مليار دولار، وفي عامي 2012 و2013 ارتفعت المشتريات الى (57,000-62,000) مليار دينار على التوالي وكذلك ارتفعت المبيعات الى (48,650-55,678) مليار دولار على التوالي، وخلال عام 2014 انخفضت مشتريات البنك المركزي لتبلغ (47.515) مليار دولار واستمر هذا الانخفاض خلال عامي 2015 و2016 حيث بلغت (32.450)، (25.653) مليار دولار على التوالي. كذلك تراجعت المبيعات خلال نفس المدة اذ بلغت في عام 2016 (33.524) مليار دولار. اما خلال المدة الممتدة (2017- 2019) ارتفعت مشتريات البنك المركزي تدريجياً لتصل الى (58.9) مليار دولار. وارتفعت كذلك المبيعات خلال نفس المدة لتصل الى (51.125) مليار دولار. بينما انخفضت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية خلال عام 2020 بنسبة (47.8-%)؛ بسبب الانخفاض في الايرادات النفطية نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم بسبب؛ وباء كوفيد19، اما مبيعات البنك المركزي فقد انخفضت بنسبة (13.7-%) بالمقارنة مع عام 2019 بسبب؛ انخفاض الاستيرادات نتيجة الازمة المزدوجة المتمثلة بانتشار وباء كوفيد19 وانخفاض الايرادات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية. اما خلال عام 2021 ارتفعت المشتريات لتبلغ (46) مليار دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام الذي عمل على زيادة ايرادات الحكومة واستمر هذا الارتفاع خلال عام 2022 اذ بلغت (53.355) مليار دولار، اما مبيعات البنك المركزي سجلت انخفاضاً لتبلغ (37.094) مليار دولار؛ و يعزى ذلك الى استمرار الازمة التي تعرض لها العالم المتمثلة بتفشي الوباء وانخفاض الاستيرادات كذلك التغير في سعر الصرف الذي نتج عنه ارتفاع السلع المستوردة وعاودت الارتفاع خلال عام 2022 اذ بلغت (46.805) مليار دولار؛ بسبب زيادة الطلب لأغراض السياحة او العلاج بعد عودة حركة النقل بين البلدان.

3- التسهيلات المصرفية: هي احدى الادوات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي للسيطرة على السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي، و تساعد هذه الاداة المصارف على ادارة السيولة الفائضة لديها بأمان وحرية وضمن معدلات معتدلة من اسعار الفائدة قصيرة الاجل وتكون على نوعين هما (الشيباني، 2019، 147-148):

أ- تسهيلات الاقراض القائمة: بدأ العـــمل بها من قبل البنك المركزي العراقي في شهر اب عام 2004، اذ يمنح البنك المركزي تسهيلات للمصارف بالاعتماد على اهداف السياسة النقدية المتمثلة بالحفاظ على نظام مالي سليم، وهي على ثلاثة انواع:

1- الائتمان الاولي: يمنح البنك المركزي العراقي هذا الائتمان على اساس الاستثمار الليلي الذي تحول بعدها الى اسبوعي، ويستخدم هذا الائتمان من قبل المصرف لغاية 20% من رأسماله لمدة 15 يوم بسعر فائدة مساوي لسعر البنك مضافاً له نقطتين قابل للتعديل والتغيير حسب اهداف السياسة النقدية.

2- الائتمان الثانوي: يمنح كائتمان قصير الاجل ولمدة شهر واحد بسعر فائدة مساوي الى سعر البنك مضاف اليه ثلاث نقاط.

3- الملجأ الاخير للإقراض: يمنح هذا الائتمان من قبل البنك المركزي في الحالات الاستثنائية، شرط ان يكون الهدف منه تحسين السيولة لدى المصرف والمحافظة على النظام المالي، ويتحدد سعر الفائدة بسعر البنك مضافاً اليه ثلاث نقاط ونصف قابلة للتعديل

الجدول (3)

تسهيلات الاقراض في العراق للمدة (2011-2022)

السنة	فائدة الائتمان الاولي%	فائدة الائتمان الثانوي%	فائدة الملجأ الاخير للإقراض%
2011	8	9	9.5
2012	8	9	9.5
2013	8	9	9.5
2014	8	9	9.5
2015	8	9	9.5
2016	6	7	7.8
2017	6	7	7.5

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

2018	6	7	7.5
2019	6	7	7.5
2020	6	7	7.5
2021	6	7	7.5
2022	6	7	7.5

1- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ونلاحظ من خلال الجدول (3) انخفاض فوائد الاقراض خلال مدة البحث اذ بلغت فائدة الائتمان الاولي في عام 2011 (8%) واستقرت على هذه النسبة حتى عام 2016 اذ انخفضت الى (6%) لتستمر على هذه النسبة حتى عام 2022، اما فائدة الائتمان الثانوي فقد بلغت عام 2011 (9%) واستمرت على هذه النسبة لغاية 2016 اذ انخفضت الى (7%) واستمرت على هذه لنهاية المدة، اما فائدة الملجأ الاخير للإقراض بلغت (9.5%) عام 2011 واستمرت حتى عام 2016 اذ انخفضت الى (7.8%) وانخفضت عام 2017 الى (7.5%) واستقرت على هذه النسبة الى نهاية المدة.

ب- تسهيلات الايداع القائمة: استحدثت من قبل البنك المركزي العراقي لامتصاص السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي، وتقبل ودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي من المصارف التي لديها ارصدة فائضة للاستثمار لدى البنك المركزي مقابل فائدة معينة وحسب رغبة المصارف وتقسم الودائع بالدينار العراقي الى استثمار ليلي ثم تحولت الى اسبوعي فيما بعد، وودائع لمدة 14 يوما و30 يوماً، اما الودائع بالدولار الامريكي فهي استثمار ليلي تحولت الى اسبوعي فيما بعد وودائع لمدة 30 يوما و 90 يوما. ويحدد سعر الفائدة على هذه الودائع بأقل من سعر البنك (الشيباني، 2019، 148). قام البنك المركزي العراقي باستحداث الاستثمار الليلي لمدة 7 ايام، و 14 يوم، و 30 يوم، للدينار العراقي. وشهدت المدة من 2007 الى 2022 استغناء البنك المركزي العراقي عن الاستثمار الليلي بالدينار العراقي وقام باستحداث الاستثمار لـ 7 ايام بالدينار العراقي والتي بدأت تتناقص حيث بلغت في عام 2019 (1%) ثم توقفت لباقي السنوات.

الجدول (4)
تطور تسهيلات الايداع في العراق للمدة (2011-2022)

السنة	ودائع بالدينار العراقي		
	الاستثمار لـ 7 ايام %	الاستثمار لـ 14 يوم %	الاستثمار لـ 30 يوم %
2011	4	-	-
2012	4	-	-
2013	4	-	-
2014	2	-	-

2015	1	-	-
2016	1.29	0.95	1.20
2017	0.5	0.75	1
2018	1	-	1.5
2019	1	-	1.5
2020	-	-	-
2021	-	-	-
2022	-	-	1

1- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من خلال الجدول (4) ان الفترة من 2011 الى 2015 شهدت استغناء البنك المركزي عن استخدام الاستثمار الليلي لـ 14 و 30 يوم، ثم عاود البنك المركزي استخدام الاستثمار الليلي لـ 14 و30 يوم من 2016 الى 2017. وفي 2021 استمر ايقاف العمل بالاستثمار لـ 7 ايام و30 يوم وبقية النوافذ بهدف توفير السيولة لدى المصارف لمجابهة اثار ازمة كوفيد19. اما في 2022 اعاد البنك المركزي العمل بالاستثمار لـ 30 يوم بالدينار العراقي وبنسبة فائدة (1%) مع استمرار التوقف ببقية النوافذ (البنك المركزي العراقي، 2019، 17).

ثالثاً- مؤشر التعقيم النقدي في العراق:

يمكن الحصول على مؤشر التعقيم النقدي في العراق من خلال قسمة الاحتياطيات الاجنبية على القاعدة النقدية، اذ ان النسبة التي تزيد عن الواحد الصحيح تشير الى وجود سياسة تعقيم نشطة، وبالعكس في حال انخفضت النسبة يدل على انخفاض درجة التعقيم.

الجدول (5)
تطور مؤشر التعقيم النقدي في العراق للمدة (2011-2022)
(مليار دينار)

السنة	الاحتياطيات الاجنبية	القاعدة النقدية	مؤشر التعقيم النقدي
2011	71,119	586979	1.2
2012	81,312	70501	1.2
2013	90,097	82805	1.1

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

2014	76,973	71528	1.1
2015	63,435	63049	1.01
2016	53,106	68717	0.8
2017	57,893	65691	0.9
2018	76,017	67161	1.1
2019	79,918	78253	1.02
2020	78,293	88862	0.9
2021	92,526	110137	0.8
2022	140,086	145242	0.9

1- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

2-تم حساب مؤشر التعقيم النقدي حسب المعادلة $\frac{\text{الاحتياطيات الاجنبية}}{\text{القاعدة النقدية}}$

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) ان البنك المركزي العراقي مارس سياسة تعقيميه نشطة خلال الفترة (2011-2015) حيث بلغ مؤشر التعقيم النقدي (1.2، 1.2، 1.1، 1.1، 1.01) على التوالي، اما خلال عامي 2016 و2017 انخفض مؤشر التعقيم النقدي ليبلغ (0.8)، (0.9) على التوالي مما يشير الى ان سياسة التعقيم النقدي التي يمارسها البنك المركزي العراقي غير نشطة وجزئية، وخلال عامي 2018 و2019 عاود المؤشر الى الارتفاع ليصل الى (1.1)، (1.02)على التوالي نتيجة الارتفاع في الاحتياطيات الاجنبية حيث بلغت (76,017)، (79,918)، اما في عام 2020 انخفضت درجة التعقيم النقدي للبنك المركزي العراقي وهذا ما يشير اليه مؤشر التعقيم الذي بلغ (0.9) اذ لجأ البنك المركزي الى اتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الركود الاقتصادي الناتج عن الازمة العالمية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط وجائحة كوفيد19، واستمر بالانخفاض وصولاً الى عام 2022 حيث ارتفع الى (0.9).

رابعاً- المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق:

يعتبر تحقيق الاستقرار المالي من الضروريات التي تسعى الى تحقيقها البنوك المركزية في مختلف دول العالم ومن ضمنها البنك المركزي العراقي، فهو يمثل نقطة البداية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال بناء قطاع مالي مستقر ومتطور قادر على توجيه المدخرات نحو الاستثمار الامر الذي يعمل على خلق فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذه الاهداف ظهرت الحاجة الى تكوين واقتراح مؤشر كلي لقياس مستوى الاستقرار المالي في النظام المالي للبلد وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والتي تمثل عناصر هذا النظام، اذ تعد مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام انذار مبكر لرصد احتمالية حدوث ازمات مالية، ولذلك سعى البنك المركزي العراقي الى

تطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي ليصبح شاملاً لحالة استقرار النظام المالي بشكل كلي وليس فقط الاستقرار المصرفي من خلال دمج مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تغطي جوانب مختلفة من القطاع المالي والاقتصادي مثل مؤشرات السلامة المالية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات السوق المالي وغيرها، و تعتمد هذه المؤشرات بدورها على مؤشرات فرعية اخرى (رشيد وبتال، 2023، 91). ويمكن تناول هذه المؤشرات على النحو الاتي (البنك المركزي العراقي، 2019، 47-48):

1- مؤشر القطاع المصرفي: يتكون هذا المؤشر من (10) مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات السلامة المالية وهي (نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الديون، ونسبة الديون المتعثرة الى رأس المال، ونسبة تغطية المخصصات، ونسبة الاصول السائلة الى الالتزامات السائلة، ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل).

2- مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون هذا المؤشر من (4) مؤشرات فرعية هي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي)

3- مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين هما مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ونسبة القيمة السوقية للاسهم الى الناتج المحلي الاجمالي.

4- مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي وبين اتجاه النسبة طويلة الاجل.

خامساً- تحليل العلاقة بين التعقيم النقدي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق:

سعى البنك المركزي العراقي متمثلا في قسم الاستقرار النقدي والمالي الى تطوير مؤشر شامل وكلي لحالة استقرار النظام المالي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لكل من القطاع الاقتصادي والنظام المصرفي وسوق رأس المال والدورة المالية وتعتمد هذه المؤشرات على مؤشرات فرعية اخرى (البنك المركزي العراقي، 2021، 96).

الجدول (6)

تطور مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2011-2022)

السنة	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر سوق رأس المال	مؤشر الدورة المالية	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	معدل النمو السنوي للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي%	مؤشر التعقيم النقدي
2011	0.161	0.199	0.078	0	0.438	-	1.2
2012	0.302	0.150	0.086	0	0.538	22.8	1.2
2013	0.380	0.125	0.123	0	0.628	16.7	1.1
2014	0.220	0.113	0.094	0	0.49	(-21.9)	1.1
2015	0.205	0.060	0.124	0	0.47	(4.08)	1.01
2016	0.181	0.109	0.124	0.025	0.47	0	0.8
2017	0.181	0.136	0.027	0.055	0.42	(10.6)	0.9
2018	0.194	0.193	0.060	0.079	0.58	38.1	1.1
2019	0.190	0.267	0.000	0.080	0.59	1.72	1.02
2020	0.289	0.138	0.053	0.063	0.43	(27.1)	0.9
2021	0.253	0.126	0.016	0.009	0.35	(18.6)	0.8
2022	0.188	0.150	0.069	0.005	0.40	14.3	0.96

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، الاعوام (2015-2022).

2- كيلان اسماعيل عبد الله، الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسة الاحترازية الكلية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، 2019، ص87.

3- القيم بين الاقواس سالبة.

4- تم حساب معدل النمو السنوي بالاعتماد على المعادلة $\frac{P2-P1}{P1} \times 100$.

5- تم حساب مؤشر التعقيم من خلال المعادلة الاحتياطيات الاجنبية / القاعدة النقدية

1- تحليل العلاقة بين التعقيم النقدي والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق:

من خلال الجدول (6) نلاحظ ان المؤشر التجميعي للاستقرار المالي بلغ (0.438) عام 2011 وارتفع خلال عامي 2012 و2013 حيث بلغ على التوالي (0.538)، (0.628) ويرجع ذلك الى التحسن في مؤشر القطاع المصرفي، اما في عام 2014 اخذ المؤشر بالانخفاض ليصل (0.49)؛ بسبب الازمة التي مر بها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط الذي يعد المصدر الاساسي للإيرادات اضافة الى زيادة النفقات العسكرية نتيجة الحرب ضد العصابات الاجرامية، واستمر المؤشر بالانخفاض ليستقر عند (0.47) في عامي 2015 و2016، وانخفض في عام 2017 ليصل الى (0.42)؛ نتيجة الانخفاض في مؤشراته الفرعية لا سيما مؤشري الاقتصاد الكلي و القطاع المصرفي، كذلك انخفض النشاط التعقيمي للبنك المركزي العراقي اذ بلغ مؤشر التعقيم في 2017 (0.9) مما يؤثر بشكل سلبي على قيمة العملة المحلية وبالتالي استقرار النشاط الاقتصادي، اما عامي 2018 و2019 فقد شهد المؤشر تحسن ملحوظ اذ ارتفع الى (0.58)، (0.59) على التوالي نتيجة الارتفاع في المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشري القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي اذ ارتفعت درجة التعقيم النقدي الى (1.1)، (1.02) على التوالي، بينما شهد عامي 2020 و2021 انخفاض المؤشر ليصل الى (0.43)، (0.35) على التوالي نتيجة تأثر المؤشرات الفرعية بالأزمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط العالمية وجائحة كوفيد19 وانخفاض مؤشر التعقيم النقدي حيث تبنى البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توسعية لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، لذلك سعى البنك المركزي العراقي الى الحد من اثر الازمات المتوالية على النظام المالي في العراق من خلال زيادة المبادرات التمويلية لدعم القطاعات الاقتصادية، اضافة الى التقليل من القروض المتعثرة من خلال تمديد مدة تسديد مستحقات القروض، اضافة الى زيادة النشاط التعقيمي حيث ارتفع مؤشر التعقيم الى (0.96) وهو انعكس بصورة ايجابية على مؤشر الاستقرار المالي في العراق حيث شهد ارتفاعاً في عام 2022 ليصل الى (0.40) بالرغم من انخفاض مؤشر القطاع المصرفي والدورة المالية (البنك المركزي العراقي، 2022، 83).

و من خلال بيانات الجدول (6) يتضح ان مؤشري القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي هما الاكثر تأثيرا في مؤشر الاستقرار المالي ويليهما مؤشر سوق رأس المال اما مؤشر الدورة المالية فهو الاقل تأثيراً بسبب انخفاض فجوة الائتمان. اما العلاقة بين التعقيم النقدي والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق فكانت علاقة طردية موجبة في اغلب سنوات البحث.

2- تحليل العلاقة بين التعقيم النقدي ومؤشر القطاع المصرفي في العراق:

يتضح من خلال الجدول (6) ان مؤشر القطاع المصرفي بلغ (0.161) لعام 2011 وارتفع عامي 2012 و2013 ليصل الى (0.302)، (0.380)؛ نتيجة الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال وانخفاض نسبة القروض المتعثرة، ثم انخفضت قيمة المؤشر للفترة (2014-2017) اذ بلغت (0.22)، (0.205)، (0.181)، (0.181) على التوالي نتيجة انخفاض كفاية رأس المال والربحية وارتفاع مخاطر القروض المتعثرة كذلك؛ بسبب ما تعرض له الاقتصاد العراقي من ازمات خلال تلك الفترة وتراجع نسبة السيولة في القطاع المصرفي وتراجع السياسة التعقيمية. بينما شهد عام 2018 تحسن في قيمة المؤشر اذ بلغ (0.194) نتيجة الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال والتركزات المصرفية على الرغم من انخفاض مؤشري الربحية والسيولة بالمقارنة مع العام السابق الا ان تأثير هذا الانخفاض كان قليلاً ويلاحظ كذلك في العام نفسه ان البنك المركزي العراقي اتبع سياسة تعقيميه نشطة نتيجة الزيادة في مستوى الاحتياطيات الاجنبية. استمرت قيمة مؤشر القطاع المصرفي بالارتفاع خلال عام 2020 اذ بلغت (0.289) نتيجة التحسن في نسبة كفاية رأس المال وارتفاع جودة الاصول ومستوى الربحية على الرغم من الاثار السلبية التي تركها انتشار فايروس كوفيد 19 على الاقتصاد العراقي وكذلك تراجع مؤشر التعقيم النقدي الا ان البنك المركزي اتخذ العديد من الاجراءات لتقليل اثر الصدمة على الاستقرار المالي، وشهد عامي 2021 و2022 تراجع المؤشر ليصل الى (0.253)، (0.188) على التوالي حيث تراجعت نسبة كفاية رأس المال وكذلك انخفضت كل من جودة الاصول و مؤشر الربحية مما انعكس سلباً على مؤشر الاستقرار المصرفي. كذلك انخفض مؤشر التعقيم النقدي خلال عام (2021) ثم عاود الارتفاع في عام 2022. ويتضح مما سبق ان العلاقة بين التعقيم النقدي ومؤشر القطاع المصرفي هي علاقة معقدة وذات تأثير غير مباشر، فمن جهة يعمل التعقيم النقدي على تقليل نسبة السيولة في القطاع المصرفي وهو ما ينعكس سلباً على مؤشر القطاع المصرفي، ومن جهة اخرى يهدف التعقيم النقدي الى خفض معدلات التضخم واستقرار قيمة العملة المحلية وهو ما ينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي واستقرار البيئة الاقتصادية والقطاع المالي في الاجل الطويل.

3- تحليل العلاقة بين التعقيم النقدي ومؤشر الاقتصاد الكلي في العراق:

يتضح من خلال الجدول (6) ان مؤشر الاقتصاد الكلي سجل انخفاضاً للفترة (2012-2015) اذ تراوحت قيمة المؤشر بين (0.150-0.060) ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي، حيث انخفضت الاحتياطيات الاجنبية

لدى البنك المركزي وسجل مؤشر التعقيم النقدي تراجعاً مما يشير الى انخفاض السياسة التعقيمية للبنك المركزي العراقي، اذ انخفض النمو الاقتصادي فضلاً عن ارتفاع عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة نظراً لما تعرض له العراق من اعتداء من قبل العصابات الاجرامية، ثم بدء بالتحسن تدريجياً منذ عام 2016 اذ بلغ (0.109) واستمر بالارتفاع حتى عام 2019؛ ويعود السبب في ذلك الى تحسن الظروف الامنية والاقتصادية اضافة الى ارتفاع النفط وزيادة الصادرات النفطية الامر الذي انعكس ايجاباً على معدل النمو الاقتصادي والحساب الجاري وهذا انعكس ايجاباً على الاحتياطيات الاجنبية حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وارتفع النشاط التعقيمي للبنك المركزي العراقي اذ تراوحت قيمة مؤشر التعقيم النقدي بين (0.8-1.02). اما في عامي 2020 و2021 انخفضت قيمة مؤشر الاقتصاد الكلي لتصل الى (0.138)، (0.126) على التوالي؛ بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط العالمية وانخفاض الصادرات النفطية وارتفاع معدلات التضخم وتراجع النشاط التعقيمي للبنك المركزي، وبعد تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع اسعار النفط وزيادة الاحتياطيات الاجنبية ما دفع البنك المركزي لزيادة نشاطه التعقيمي لمواجهة الضغوط التضخمية حيث ارتفع مؤشر التعقيم النقدي الى (0.9) مما ادى الى تحسن مؤشر الاقتصاد الكلي اذ ارتفع ليصل الى (0.150) وهو ما يعكس التحسن في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4- تحليل العلاقة بين التعقيم النقدي ومؤشر سوق رأس المال في العراق:

ان مؤشر سوق رأس المال يتأثر بالعديد من العوامل بما في ذلك الاوضاع الاقتصادية والسياسية والتوقعات المستقبلية للأرباح نلاحظ من خلال الجدول (6) ان مؤشر سوق رأس المال بلغ عام 2011 (0.078) وارتفع عامي 2012 و2013 ليصل الى (0.086)، (0.123) على التوالي بسبب ارتفاع القيمة السوقية الى الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض المخاطر في السوق المالية، ثم انخفضت قيمة المؤشر خلال عام 2014 لتصل الى (0.094) نتيجة الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها العراق وهو ما يعكس تأثر سوق العراق للأوراق المالية بالأوضاع الامنية للبلد، واستمر المؤشر بالانخفاض حتى عام 2021 نتيجة تراجع القيمة السوقية للاسهم نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، اما عام 2022 فقد شهد ارتفاع طفيف في قيمة المؤشر التي بلغت (0.069). ويمكن وصف العلاقة بين التعقيم النقدي و مؤشر سوق رأس المال بأنها علاقة معقدة تتأثر بعدة عوامل، حيث يؤثر الوضع الاقتصادي العام بشكل كبير على اداء سوق رأس المال فإذا كان الاقتصاد يعاني من مشاكل مثل انخفاض اسعار النفط او تدهور امني فأن سياسة التعقيم قد لا تكون كافية لوحدها لتحسين اداء السوق.

5- تحليل العلاقة بين التعقيم النقدي ومؤشر الدورة المالية في العراق:

يتضمن مؤشر الدورة المالية مؤشر فرعي واحد وهو فجوة الائتمان الذي يمثل نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، وهو ذا علاقة عكسية مع الاستقرار المالي وبالتالي فأن زيادة فجوة الائتمان تدل على ان نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويعتبر اثر هذا المؤشر في الاستقرار بسيط بالمقارنة مع مؤشر الاستقرار المصرفي والاستقرار الكلي (البنك المركزي العراقي، 2020، 116). وكما نلاحظ من خلال الجدول (6) ان هذا المؤشر لم يكن ضمن مؤشرات الاستقرار المالي في العراق حتى عام 2016 اذ ارتفعت قيمة المؤشر للفترة (2016-2019) حيث تراوحت بين (0.025-0.080) على التوالي، اما خلال الفترة (2020-2022) تراجعت قيمة المؤشر اذ بلغت (0.005-0.063) على التوالي بسبب ضعف مساهمة القطاع المصرفي في العراق في تمويل النشاط الحقيقي على الرغم من المبادرات التي اطلقها البنك المركزي العراقي لتعجيل عملية التنمية واستدامة النمو الاقتصادي، ولكنه في ذات الوقت يمثل انخفاضاً في حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي. ويتضح من خلال بيانات الجدول ان تأثير التعقيم النقدي على مؤشر الدورة المالية كان تأثير ضعيف وغير مباشر فمؤشر الدورة المالية قد يتأثر بالعديد من العوامل الاخرى مثل كفاءة القطاع المصرفي وقدرته على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص، وهيكل الاقتصاد العراقي بشكل عام اضافة الى عوامل اخرى عديدة.

الاستنتاجات:

1- تم اثبات الفرضية حول تأثير سياسة التعقيم النقدي في الاستقرار المالي في العراق، اذ تمارس هذه السياسة تأثيراً ايجابياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال سيطرتها على معدلات التضخم وبالتالي استقرار النظام المالي.

2- اعتماد العراق على نافذة العملة الاجنبية كأداة رئيسية للتعقيم النقدي، وعدم الاهتمام بالأدوات الاخرى مثل سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، والتسهيلات القائمة.

3- حقق مؤشر التعقيم النقدي اعلى قيمة له خلال عام 2011 اذ بلغ (1.2)، اذ ارتبطت قيمة المؤشر بعلاقة موجبة مع مؤشر الاستقرار المالي في معظم السنوات مما يشير الى فعالية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار المالي في العراق.

التوصيات:

1- ضرورة مواصلة الجهود الرامية الى استقرار سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية، اذ يعتبر ذلك ركيزة اساسية لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

2- تعزيز التعاون بين السياستين المالية والنقدية لدعم الاقتصاد العراقي ومواجهة الضغوط التضخمية، اذ يجب ان يركز هذا التعاون على ادارة السيولة المحلية بشكل مدروس للتعامل مع التغيرات الناتجة عن زيادة التدفقات النقدية.

3- تفعيل ادوات البنك المركزي الاخرى كعمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والاحتياطي الالزامي وتقليل الاعتماد على نافذة بيع العملة الاجنبية.

4- تفعيل القطاعات الاقتصادية الاخرى وكذلك القطاع الخاص لتمويل الطلب المحلي لتقليل الطلب على العملات الاجنبية لغرض الاستيراد الذي يسبب عجزاً في الميزان التجاري وبالتالي يؤثر بصورة سلبية على الاستقرار المالي للبلد.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

1- الشمري، صادق راشد، عقود البيع والمعاملات المحرمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2021.
2- الخيكاني، نزار كاظم و الموسوي، حيدر يونس، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
3- فرج، حسين مهجر، الاستقرار الاقتصادي بين سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2018.
4- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2021.
5- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2019.
6- رشيد، انور و بتال، احمد حسين، اقتراح مؤشر تجميعي للاستقرار المالي والمصرفي في العراق خلال المدة (2009-2021)، م 19، عدد خاص، 2023.
7- الشيباني، فاضل كريعة كزار، دور السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في علاج التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م 14، ع 61.
8- الغالبي، عبد الحسين جليل وهادي، براء ناظم، نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، ع 33، السنة السابعة عشرة، 2023.
9- علي، احمد ابريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب موزعون ناشرون، الطبعة الاولى، كربلاء، 2015.
10- غفور، نرمين معروف وعزيز، داليا رؤوف، قياس وتحليل اثر سياسة التعقيم النقدي على توازن الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021) باستخدام مربع كالدور، مجلة اقتصاديات الاعمال، م 5، ع 6، 2023.
11- خلف، عمار حمد وعبد الرزاق، ضياء، نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، م 24، ع106، 2018.
12- الوادي، محمود حسين واخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010.
13- بالوافي، احمد مهدي، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، م21، ع2، 2008م.
14- الحوراني، اكرم محمود وحساني، عبد الرزاق حسن، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، 2010-2011.
15- الشاذلي، احمد شفيق، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، منشورات صندوق النقد العربي، 2014.
16- الدوري، زكريا والسامرائي يسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
17- حسون، عباس صبحي، المضامين النقدية لسياسة التعطيل في الدول النامية- كوريا- حالة دراسية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، ع 17، 2008.
18- يوسف، سراف جمال وسعيد، بيان احمد، اثر الانفاق الحكومي على نافذة بيع العملة في العراق للمدة 2006-2020، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، م 18، ع 60، 2022.

المصادر الاجنبية:

1- Arzamasov, Vadim and Penikas, Henry Modeling Integral Financial Stability Index: A Cross-Country Study, HSE Working papers WP BRP 75, 2014.
2- Cardarelli, Roberto and others, Capital Inflows: Macroeconomic Implications and Policy Responses, IMF Working Paper, WP/09/40, 2009,.
3- Emre and Simsek, Financial Stability Index Proposal For Selected OECD Countries, Journal of International Management, Educational and Economics Perspectives, Vol 11, No. 2, 2023.
4- Hooyman, Catharina The Use of Foreign Exchange Swaps by Central Banks : A Survey, IMF Working Paper, No 93/64, 1993.
5- Irina, Morozova and Ramilevna, Liliya, Financial Stability Concept: Main Characteristics and Tools, Volgograd State Technical University, Volgograd, Russia,2013.

7853-3079-P-ISSN 7861-3079 -E-ISSN الصفحة 446 الى456

6- Khushik, Ali Gul and others, impact of capital movements on sterilization and monetary policies in Pakistan: evidence from multiple specifications, Studies of applied economics, Vol 39-3, 2021.

7- Kočišová, Kristína , Banking Stability Index: A Cross-Country Study, Proceedings of the 15th International Conference on Finance and Banking, Opava, Czech Republic, 2015.

8- Moreno, Ramon, Intervention, Sterilization and Monetary Control in Korea and Taiwan, economic review federal reserve bank of Francisco, N3, 1993.